ما هي مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؟

يوفر قطاع المصايد (ويشمل إدارة المخزونات السمكية، والمصيد منها وتجهيزها وتسويقها) وتربية الأحياء المائية (الاستزراع السمكي)، مصدرا هاما للغذاء، وفرص العمالة، والدخل والترفيه للشعوب في كافة أرجاء العالم. ويعتمد الملايين من الناس على الأسماك لاكتساب سبل معيشتهم. وإذا أريد توفير الكفاية من الأسماك للأجيال القادمة، فلابد لكل من يشتغل بالصيد المساعدة على صيانة وإدارة الموارد السمكية في العالم.

وبأخذ هذه الأوضاع في الحسبان، قامت أكثر من ١٧٠ دولة عضو في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بإقرار مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، في عام ١٩٩٥. ومدونة السلوك هي مدونة طوعية وليست إلزامية، وقصد بها كل من يشتغل، أو يعنى، بالمصايد وتربية الأحياء المائية بغض النظر عما إذا كانت توجد في المناطق الداخلية أو في المحيطات. ولما كانت المدونة طوعية، كان من الضروري أن يلزم كل من يعمل بقطاع المصايد وتربية الأحياء المائية أنفسهم بمبادئها وأهدافها، وأن يتخذوا التدابير العملية لوضعها موضع التنفيذ.

ولقد استغرق وضع مدونة السلوك، التي تتألف من مجموعة من المبادئ والأهداف وعناصر العمل، أكثر من عامين. وشارك ممثلون عن الدول الأعضاء في المنظمة، وعن المنظمات الحكومية الدولية، وصناعة المصايد والمنظمات غير الحكومية، في عمل دؤوب ومُضني للتوصل إلى اتفاق بشأن المدونة. ومن ثم فهي حصيلة جهود كرستها الكثير من الجماعات المختلفة التي تعنى بالمصايد وتربية الأحياء المائية. وفي هذا الصدد، فإن المدونة تمثل اتفاقا عالميا عاما في الآراء أو اتفاقا حول طائفة واسعة من قضايا الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية.

وتتحمل الحكومات، متعاونة مع الصناعات ومجتمعات الصيد المحلية لديها، مسؤولية تنفيذ المدونة. وينصب دور المنظمة في تقديم الدعم الفني لأنشطة الحكومات، ولكنها لا تضطلع بأية مسؤولية مباشرة فيما يتصل بالتنفيذ لأنها لا تتحمل أية مسؤوليات ترتبط بوضع وتنفيذ السياسات القطرية في قطاع مصايد الأسماك. إذ أنها مسؤولية الحكومات وحدها.

ويكون تنفيذ المدونة أكثر فعالية عندما تكون الحكومات قادرة على دمج مبادئ وأهداف المدونة في سياساتها وتشريعاتها القطرية في قطاع المصايد. وسعيا إلى إيجاد الدعم لهذه

السياسات والتغييرات التشريعية، ينبغي للحكومات أن تتخذ ما يلزم من خطوات للتشاور مع الصناعة والفئات الأخرى لزيادة دعمها وتعزيز امتثالها الطوعي. كما ينبغي على الحكومات أن تشجع مجتمعات الصيد المحلية والصناعة على وضع مدونات الممارسات الحسنة التي تتسق مع أهداف وغايات مدونة السلوك وتعزز منها. ومدونات الممارسات الحسنة هذه، هي وسيلة أخرى لتدعيم تنفيذ المدونة.

والغرض من هذا الكتيب، هو وصف بعض الجوانب الهامة من مدونة السلوك بلغة غير فنية. ومن المأمول أن تكون هذه المعلومات باعثا على زيادة الوعي لدى الناس بأهداف وغايات المدونة، وتشجيعهم على تنفيذها في جميع المصايد بغض النظر عما إذا كانت صغيرة النطاق أم ذات طابع كبير، وكذلك في قطاع تربية الأحياء المائية. وهذا الكتيب ليس بديلا عن مدونة السلوك، وإنما الغرض منه هو توفير مزيد من المعلومات عنها.

ولقد قامت المنظمة بترجمة المدونة إلى لغاتها الخمس الرسمية، وهي العربية، الصينية، الإنجليزية، الفرنسية والأسبانية. علاوة على ذلك، قامت الحكومات والصناعة والمنظمات الأخرى بإصدار ترجمات غير رسمية للمدونة بلغات أخرى، من بينها الألبانية، الكرواتية، الاستونية، الفارسية، الألمانية، الأيسلندية، الإندونيسية، الإيطالية، اليابانية، البولونية، الروسية، السنهالية، السلوفينية، التاميلية، التايلندية والتيقرنجا. وتوجد نصوص لبعض هذه اللغات على موقع مصلحة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة، على شبكة الانترنت.

وبوسع كل من يود الاطلاع على مزيد من المعلومات عن المدونة والحصول على نسخة منها، زيارة موقع مصلحة مصايد الأسماك على شبكة الانترنت، على العنوان التالي:
http:/www.fao.org/fi/agreem/codecond/codecon.asp.

وإذا لم يتيسر لك الوصول إلى الانترنت، يرجى الاتصال بالعنوان التالي:
The Chief of Service, FIP:/Fisheries Department, Food and Agriculture Organization, Viale delle Terme de Caracalla, 00100 Rome, Italy للحصول على نسخة من مدونة السلوك. ويرجى أن توضح على وجه الدقة أي من اللغات ترغب في الحصول عليها، وهي العربية، الصينية، الإنجليزية، الفرنسية والأسبانية.

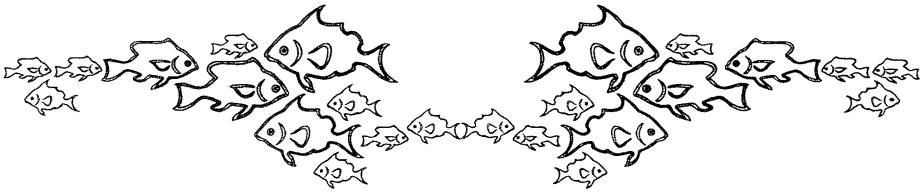

معلومات أساسية

حرصا على ضمان توفير أفضل الإمدادات السمكية الممكنة للأجيال القادمة، شددت مدونة السلوك على ضرورة أن تعمل معا البلدان وجميع المعنيين بالموارد السمكية وتربية الأحياء المائية، على صيانة وإدارة الموارد السمكية وموائلها. كما ينبغي أن يسعى جميع المعنيين بالمصايد جاهدين على استمرارية، أو استعادة، مستويات المخزونات السمكية الكفيلة بإنتاج كميات معقولة من المصيد سواء في الوقت الحاضر وفي المستقبل. وكثيرا ما تستخدم عبارة "الغلات القصوى المستدامة" لوصف هذا المستوى المذكور من المصيد. ويعني هذا أن تصمم عمليات وسياسات الصيد القطرية على أساس أن تحقق الاستخدام المستدام للموارد السمكية، بوصفه وسيلة لضمان صيانة الموارد، واستمرارية الإمدادات الغذائية وتخفيف وطأة الفقر في مجتمعات الصيد المحلية.

وبالتالي، فإن الغرض الحقيقي من مدونة السلوك، هو مساعدة البلدان ومجموعات البلدان على تنمية أو تحسين قطاع المصايد وتربية الأحياء المائية لديها لأجل تحقيق هذا الهدف.

ومن المعروف تماما أن وضع سياسات حسنة لقطاع المصايد تقتضي توافر الأموال والمهارات والخبرات والتي قد لا تكون، دائما، متاحة للبلدان النامية، وعلى الأخص أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة. وتشجع المدونة المنظمات الدولية، مثل منظمة الأغذية والزراعة، على مساعدة هذه البلدان على تنمية طاقاتها القطرية لأجل تعزيز قدراتها على تنمية وإدارة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية لديها.

وتصف المدونة ما هي السبل إلى إدارة الموارد السمكية على نحو رشيد، وكيف تنجز عمليات الصيد نفسها. ومن ثم تعالج مسائل تنمية تربية الأحياء المائية، وربط المصايد بالأنشطة الأخرى في المناطق الساحلية، وتجهيز وبيع المصيد. كما تؤكد المدونة أهمية تعاون البلدان مع بعضها البعض، في جميع جوانب الموارد السمكية.

بيد أن المدونة لا توضح، بصورة محددة، كيف يتأتى للصيادين والصناعة والحكومات أن يتخذوا الخطوات العملية الضرورية لتنفيذ المدونة. ولهذا السبب تعكف المنظمة على وضع خطوط توجيهية تفصيلية عن طائفة من الموضوعات المختلفة لدعم تنفيذ المدونة. وترمي هذه الخطوط التوجيهية إلى تقديم المشورة العملية والفنية للصيادين والصناعة والقائمين على إدارة الموارد السمكية، بشأن الخطوات التي يمكنهم اتخاذها لضمان تنفيذ المدونة على الوجه المنشود.

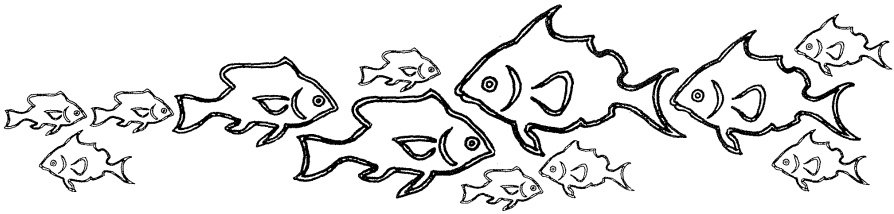

إدارة مصايد الأسماك

تدعو المدونة إلى ضرورة أن تتبنى البلدان سياسات صيد واضحة وجيدة التنظيم، لأجل إدارة الموارد السمكية لديها. وينبغي أن يتم وضع هذه السياسات بالتعاون مع جميع الفئات التي تهتم بالمصايد، بما فيها الصناعة والمشتغلين بصيد الأسماك والجماعات البيئية والمنظمات المهتمة الأخرى.

وفي الحالات التي تقتضي فيها الضرورة قيام التعاون بين البلدان في مجال صيانة وإدارة الموارد السمكية لأن هذه الموارد مشتركة فيما بين البلدان، فإن المدونة تدعو إلى قيام منظمات المصايد الإقليمية الجديدة، أو تعزيز المنظمات الموجودة. إذ أن التعاون على هذا النحو

هو السبيل الواقعي الوحيد لتحقيق الأهداف طويلة الأجل التي ورد ذكرها في القسم السابق من هذا الكتيب. ويناقش دور منظمات المصايد الإقليمية مرة أخرى في القسم الذي يعالج جانب التعاون الإقليمي والدولي.

ومن المهم أن تعمل صناعات الصيد على جميع المستويات ضمن إطار قانوني وإطار لإدارة الموارد السمكية يتسم بالوضوح، بحيث يتاح لكل من يشتغل بقطاع الموارد السمكية فهم واضح للقواعد التي ينبغي اتباعها.

وإدارة المصايد ضرورية لضمان أن ينجز الصيد وعمليات تجهيز الأسماك على النحو الذي يقلل من التأثيرات السلبية على البيئة، وتقليل إهدار الموارد وصيانة نوعية الأسماك التي تصاد. وينبغي للصيادين أن يحتفظوا بسجلات لعمليات الصيد التي يقومون بها. وينبغي أن تكون للحكومات قوانين نافذة مصحوبة بإجراءات لتحديد ومعاقبة من يُخلون بالقوانين. ويمكن أن تشمل العقوبات على المخالفين، الغرامات المالية، بل وسحب تراخيص الصيد أيضا إذا كانت المخالفات كبيرة.

ومن المهم، عند صياغة سياسات المصايد، مراعاة عدد من القضايا. وتشمل هذه القضايا، ضمن ما تشمل، تكاليف الصيد ومنافعه والتأثيرات الاجتماعية والبيئية المترتبة عن الصيد.

وينبغي للبلدان، عند إعدادها لهذه السياسات، أن تستخدم أفضل المعلومات العلمية المتاحة، مع الأخذ في الحسبان ممارسات ومعارف الصيد التقليدية، حيثما كان مناسبا الأخذ بذلك. وينبغي للبلدان، في ظل عدم توافر المعلومات العلمية الوافية، أن تتوخى قدرا أكبر من الحرص عند وضع حدود الصيد.

ومن الضروري، تشجيع جميع الناس والمنظمات المعنية بالصيد، على تبادل الآراء ووجهات النظر بشأن قضايا الصيد. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات السكان المحليين الذين يعتمدون على الموارد السمكية في اكتساب سبل معيشتهم ولابد من أن تسعى البلدان جاهدة لتوعية وتدريب الصيادين ومزارعي الأسماك، حتى يتسنى إشراكهم في وضع وتنفيذ السياسات الرامية إلى ضمان الموارد السمكية المستدامة في الحاضر والمستقبل.

وبغية حماية الموارد السمكية، ينبغي حظر استخدام المتفجرات والسموم وممارسات الصيد المدمرة الأخرى، في جميع البلدان.

وينبغي أن تضمن البلدان أن سفن الصيد المرخص لها، هي وحدها التي تمارس الصيد في مياهها. وينبغي أن يُنجز هذا الصيد على نحو رشيد وبما يتفق مع أية قواعد ولوائح أو قوانين تكون مطبّقة في البلد المعني.

ولتحاشي الإفراط في الصيد (صيد كميات كبيرة جدا مما يؤدي إلى انخفاض المخزونات السمكية) ينبغي ألا يكون حجم أسطول الصيد كبيرا بأكثر مما يجب بالنسبة للإمدادات الطبيعية من الأسماك. كما ينبغي، علاوة على ذلك، فهم تأثيرات معدات الصيد على البيئة (التأثيرات على الشعب المرجانية مثلا) قبل استخدام معدات صيد جديدة. وينبغي أن تكون طرق الصيد ومعداته انتقائية ومصممة على نحو يقلل من إهدار الموارد ويدعم معدلات البقاء العالية للأسماك التي تفلت من الصيد. كما من الضروري أن تقلل معدات الصيد من مصيد الأنواع السمكية غير المطلوبة (غير المستهدفة أو المصيد العرضي من الأسماك) أو التي يتهددها خطر الانقراض. وينبغي التخلص تدريجيا من معدات الصيد وطرقه غير الانتقائية أو التي تؤدي إلى معدلات إهدار عالية.

ومن الضروري أن يتم شراء إمدادات السفن على أساس مفهوم تقليل الفضلات وكميات النفايات. ولابد لأصحاب سفن الصيد وأطقمها من ضمان ألا يتسبب التخلص من الفضلات في حدوث تلوث على نطاق واسع.

ولحماية نوعية الهواء، ينبغي أن تتبنى البلدان خطوطا توجيهية تهدف إلى تخفيض كميات انبعاث الغازات الخطرة والمواد التي تؤدي إلى استنفاد الأوزون والتي توجد في نظم التبريد في بعض سفن الصيد. وينبغي التخلص تدريجيا من هذه المواد.

ومن الضروري حماية الموائل الهامة للأسماك، مثل المستنقعات وغابات المنغروف والشعب المرجانية والخلجان، من التدمير والتلوث. وينبغي أن تكون البلدان على أهبة الاستعداد، في الحالات التي تلحق فيها الكوارث الطبيعية الأضرار بالموارد السمكية، لاتخاذ تدابير طارئة للصيانة والإدارة حيثما دعت الضرورة.

بلدان العلم

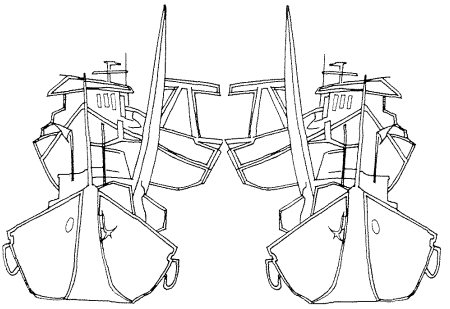

تقع على عاتق البلدان التي لديها سفن صيد تمارس الصيد خارج مياهها، مسؤولية ضمان أن تزود هذه السفن بالشهادات المناسبة، ويسمح لها بمزاولة الصيد. وينبغي أن تحتفظ البلدان بسجلات تفصيلية بالسفن التي تمارس الصيد خارج مياه البلد المعني نفسه.

كما ينبغي لبلدان العلم (تلك البلدان التي تصدر علمها لسفن الصيد) ضمان أن تكون سفنها مأمونة، وأن التأمين عليها قد أنجز. إضافة إلى ذلك، ينبغي وضع العلامات، على الوجه السليم، على السفن والمعدات طبقا للوائح القطرية و/أو الدولية. وينبغي أن تبلغ المعلومات المتعلقة بالحوادث التي تشمل مواطنين أجانب، إلى الحكومات الأجنبية المعنية.

بلدان الميناء

من الضروري أن تتبنى البلدان إجراءات، مثل تفتيش سفن الصيد الأجنبية عندما تدخل موانيها، ما عدا في الحالات التي تكون فيها السفينة في الميناء لأسباب طارئة، وذلك للمساعدة في ضمان أن تمارس السفينة الصيد على نحو رشيد. وينبغي أن تتعاون بلدان الميناء مع البلد الذي تم فيه تسجيل السفينة (بلد العلم) عندما يطلب بلد العلم المساعدة لأجل استقصاء المخالفات المحتملة التي ارتكبتها السفن التابعة له.

وينبغي أن تكون المرافئ وأماكن الإنزال ملاذا آمنا لسفن الصيد. ومن الضروري أن تكون هذه الأماكن مجهزة بمرافق لتقديم الخدمات للسفن وللبائعين وللمشترين للأسماك. كما ينبغي توفير إمدادات مياه الشرب وترتيبات النظافة العامة وشبكات التخلص من الفضلات.

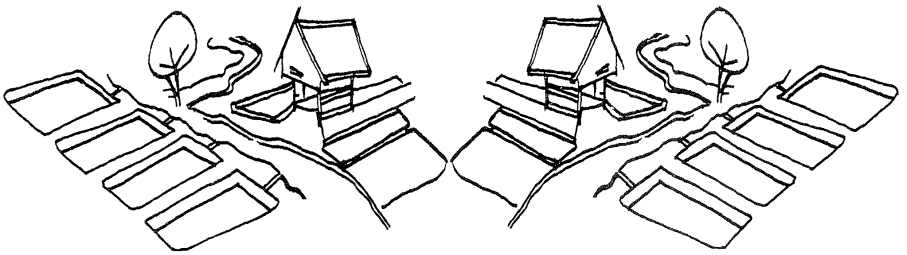

تنمية تربية الأحياء المائية

ينبغي أن تهدف تربية الأحياء المائية، في المقام الأول، إلى صيانة التنوع البيولوجي وتقليل التأثيرات السلبية للأسماك المستزرعة على تجمعات الأسماك الطليقة، مع زيادة الإمدادات السمكية لأغراض الاستهلاك الإنساني في ذات الوقت.

وكثيرا ما تستخدم الموارد، مثل المياه والخلجان ومساحات اليابسة، من قبل أكثر من مستخدم أو أنها تنطوي على إمكانيات لاستخدامات مختلفة. وتلافيا للنزاعات والخلافات فيما بين المستخدمين المختلفين للموارد، ينبغي أن تتبنى البلدان سياسات وخطط تكفل استخدام الموارد وتخصيصها على أسس عادلة.

ومن الضروري أن تتخذ البلدان الخطوات لضمان ألا تؤثر تنمية تربية الأحياء المائية سلبا على سبل معيشة المجتمعات المحلية، بما في ذلك إمكانيات الوصول إلى مناطق الصيد وإلى إنتاجيتها. وينبغي تحديد إجراءات رصد وتقييم التأثيرات البيئية لتربية الأحياء المائية. كما ينبغي توخي العناية في رصد أنواع الأعلاف والأسمدة المستخدمة في الاستزراع السمكي. ومن

الضروري إبقاء استخدام عقاقير مكافحة الأمراض والكيميائيات في حدودها الدنيا، نظرا لما لها من عواقب سلبية هامة على البيئة. كما من المهم ضمان سلامة ونوعية منتجات تربية الأحياء المائية.

وفي الحالات التي تتجاوز فيها تأثيرات الاستزراع السمكي المياه القطرية للبلدان، ينبغي عليها أن تتشاور مع جيرانها قبل إدخال أنواع سمكية غير محلية بغرض الاستزراع. ولتقليل الأمراض الناشئة عن الأنواع الجديدة، يلزم البلدان أن تضع مدونات ممارسات أو سلوك متفق عليها بشأن إدخال أو نقل النباتات والحيوانات المائية من مكان لآخر. وينبغي، عند تخطيط مشروعات تربية الأحياء المائية، أن تستحدث البلدان والصناعة تقنيات لاستعادة وزيادة الإمدادات من الأنواع المعرضة للخطر (تلك الأنواع التي قد تنقرض إذا لم تتخذ الإجراءات العلاجية).

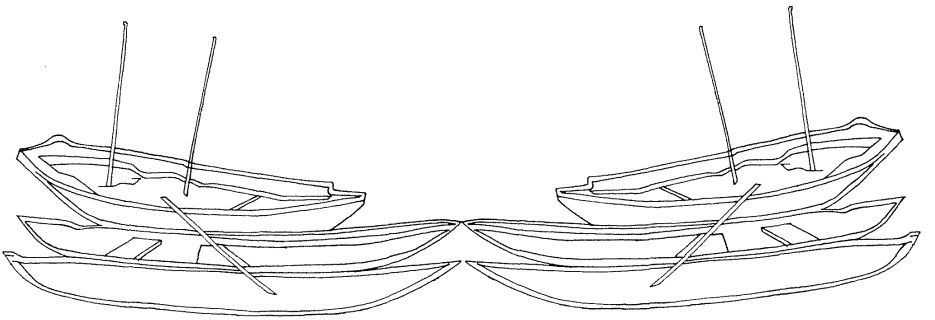

دمج المصايد في إدارة المناطق الساحلية

ينبغي، عند اتخاذ قرار بشأن كيفية استخدام أو الوصول إلى الموارد الساحلية (مثلا المياه، الأراضي وغيرها) الأخذ بعين الاعتبار الأهالي، بما فيهم الصيادين، الذين يعيشون في المنطقة وطرق معيشتهم، ومراعاة وجهات نظرهم في عملية التخطيط.

وفي حالات أن تكون للمنطقة الساحلية استخدامات متعددة، ينبغي أن تنجز ممارسات الصيد على نحو يكفل تلافي النزاعات في أوساط الصيادين والمستخدمين الآخرين أو تسوية هذه النزاعات، في حال نشوئها، وفقا للإجراءات المحددة والعادلة. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتعاون البلدان ذات المناطق الساحلية المتجاورة، مع بعضها البعض لضمان صيانة الموارد الساحلية وإدارتها على خير وجه.

ممارسات ما بعد الصيد والمسؤوليات التجارية

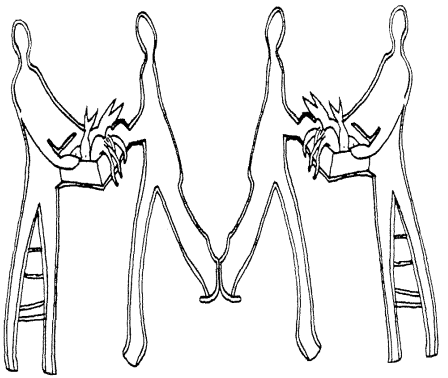

من الضروري أن تعمل البلدان على تشجيع شعوبها على استهلاك الأغذية السمكية، وأن تضمن سلامة وصحة الأسماك والمنتجات السمكية. ولابد من تحديد معايير لنوعية الأغذية، تيسير الإشراف عليها وإنفاذها من جانب الحكومات، وذلك لأجل حماية صحة المستهلكين والحيلولة دون ممارسات الغش التجاري (مثلا تقديم معلومات خاطئة للمستهلكين عن الأسماك المعروضة للبيع). علاوة على ذلك، ينبغي أن تتعاون البلدان على وضع تدابير نظافة وبرامج اعتماد مشتركة للمنتجات.

ومن الضروري أن تكون طرق تجهيز الأسماك ونقلها وتخزينها، سليمة من الزاوية البيئية (ينبغي ألا يترتب عن هذه الطرق تأثيرات ضارة على البيئة). وينبغي أن تكون الخسائر والإهدار بعد مصيد الأسماك في حدودها الدنيا، وينبغي الاستفادة من المصيد الثانوي (المصيد الذي لا يرغب فيه الصيادون فعلا) لأكبر قدر ممكن، كما ينبغي توخي العناية في إدارة المياه والطاقة، والأخشاب على وجه خاص، التي تستخدم في تجهيز الأسماك. ومن الضروري، حيثما أمكن، تشجيع إنتاج المنتجات عالية القيمة والمصنعة بالنظر إلى الأسعار المرتفعة التي تعود على الصيادين من هذه المنتجات.

ومن الضروري أن تتسم القوانين التجارية التي تنظم الأسماك والمنتجات السمكية، بالبساطة والوضوح وأن تتسق مع القواعد الدولية. ولابد من التشاور مع الصيادين والمنظمات المعنية بالبيئة وجماعات المستهلكين، عندما تقوم البلدان بصياغة ومراجعة قوانينها ولوائحها التجارية بصورة دورية. وكلما عمد بلد إلى وضع، أو إدخال تغييرات على، القوانين واللوائح، ينبغي إخطار البلدان الأخرى وإفساح الوقت أمامها لإدخال ما قد يكون ضروريا من التغييرات على إجراءات الواردات أو الصادرات لديها.

ومن المهم ألا تشمل التجارة الدولية الأسماك التي تنتمي إلى المخزونات المستنزفة (المخزونات التي تتعرض، بالفعل، إلى الإفراط في الصيد)، وأن تتعاون البلدان في احترام الاتفاقات الدولية التي تنظم التجارة في الأنواع المعرضة للخطر. ولا ينبغي علاوة على ذلك، أن تؤدي التجارة في الأسماك والمنتجات السمكية إلى تقويض صيانة الموارد السمكية واستخدامها المستدام.

البحوث السمكية

ينبغي أن تعترف البلدان بأن سياسات الصيد الرشيد تقتضي أساسا علميا سليما. وبالتالي ينبغي أن توفر البلدان مرافق البحوث وأن تعمل على تشجيع تدريب الفنيين الشبان. ومن الضروري أن تقدم المنظمات الفنية والدولية الدعم لجهود البلدان في مضمار البحوث، وأن تكرس اهتماما خاصا لتلبية احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية الجزرية الصغيرة.

وبغية إجراء البحوث يتوجب على البلدان أن ترصد ظروف الأسماك وموائلها، وأن تراقب أية تغييرات تطرأ على هذه الظروف. وينبغي جمع البيانات عن تأثيرات مختلف أنواع معدات الصيد على تجمعات الأسماك المستهدفة وعلى البيئة عموما. وتكتسي هذه البحوث أهمية خاصة عندما يعتزم بلد ما إدخال معدات جديدة أو تقنيات صيد على أساس تجاري. الجوانب الاجتماعية وجوانب تسويق الموارد السمكية.

ينبغي أن تشترك البلدان معا في جهود البحوث الدولية. ومن المهم، عند إجراء البحوث في مياه تابعة لبلد آخر، أن يلتزم الباحثون بلوائح الصيد السارية في البلد المضيف.

وينبغي تقديم معلومات الصيد والمعلومات العلمية المساندة إلى المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك، وأن يجري توزيعها على جميع البلدان المهتمة في أسرع وقت ممكن.

التعاون الإقليمي والدولي

من الجلي للغاية أن البلدان ومنظمات المصايد الإقليمية عليها أن تتعاون بشأن الكثير من المسائل المرتبطة بالموارد السمكية. وينبغي أن تكون تدابير الإدارة التي يتخذها بلد ما متفقة مع التدابير المماثلة التي تتبناها بلدان أخرى، لاسيما عندما تصيد هذه البلدان نفس المخزونات السمكية. ومن شأن التعاون من خلال المؤسسات الإقليمية أن يفضي، علاوة على ذلك، إلى تقليل احتمالات دخول البلدان في نزاعات بشأن الموارد السمكية. بيد أنه عندما تنشب مثل هذه النزاعات، فلابد من بذل كافة الجهود من أجل تسويتها بأسرع ما يمكن بصورة سلمية.

وينبغي أن تهدف منظمات المصايد الإقليمية إلى استرداد تكاليف أنشطة الصيانة والإدارة والبحوث، من أعضائها. إضافة إلى ذلك، من الضروري أن يسمح لمثلي منظمات الصيادين المحلية من المشاركة في عمل منظمات المصايد الإقليمية.

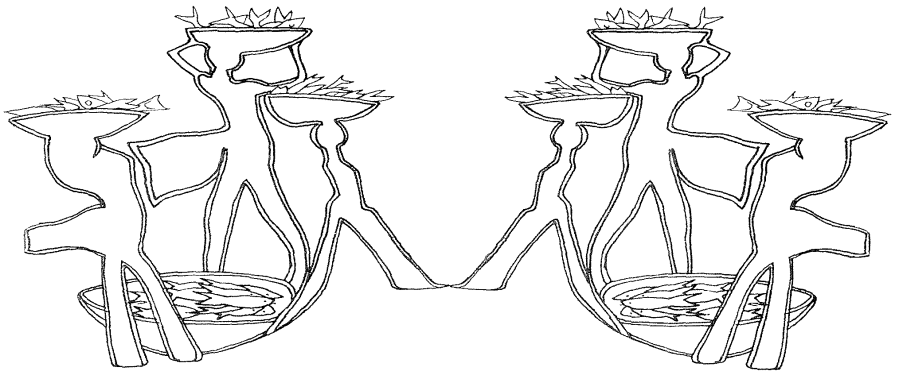

ما الغرض من كل هذا؟

لما كانت الأسماك من الموارد الطبيعية المتجددة، فبوسع البلدان استغلالها سنة بعد سنة إذا ما اتبعت سياسات حكيمة، وإذا ما اتبعت ممارسات صيد واستغلال رشيدة. وعلى نحو مماثل، فإن الاستزراع السمكي، في إطار تربية الأحياء المائية، والذي لا يضر بالبيئة، ينبغي تدعيمه لأن هذا النمط من الزراعة يقدم مساهمات اجتماعية واقتصادية هامة في المجتمعات الزراعية المحلية وفي اقتصاديات البلدان المعنية.

وإذا تحقق تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد بنجاح من قبل جميع الناس المشتغلين بقطاع الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية، فمن المنتظر أن تكون الأسماك والمنتجات السمكية متوفرة لاستهلاك الأجيال الحاضرة والمقبلة. والأجيال الحاضرة تقع على عاتقها، في واقع الأمر، واجبات أخلاقية بأن تعمل على ضمان ألا يتسببوا، من خلال الاستخدام غير المدروس، والزائد عن الحد، في نقصان الإمدادات السمكية المتاحة للأجيال المقبلة.

وتحث مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد جميع البلدان وسكانها، على تنفيذ سياسات شاملة ومتكاملة في قطاع الموارد السمكية ليتحقق قيام قطاع معافى وقوي بقدر أكبر. ومن شأن هذا السلوك الرشيد أن يثمر، في الأجل الطويل، نتائج طيبة من حيث تحسن أوضاع المخزونات السمكية، ومساهمة مؤكدة في الأمن الغذائي وتوليد فرص مستدامة للدخل.

وإذا ما اتحدت جميع شعوب العالم في سعيها لاتباع ممارسات صيد رشيدة، ستتحقق إمدادات سمكية وفيرة للكثير من الأجيال القادمة. وتأمل مصلحة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة أن يحظى هذا الكتيب برضائكم بما يحتويه من معلومات، وأنكم ستسهمون بدوركم في ضمان أن تتحقق تنمية وإدارة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، بصورة رشيدة.

ويتناول الكتيب بأسلوب غير فني، بعض الجوانب الهامة لمدونة السلوك الخاصة بالصيد الرشيد. والغرض من ذلك هو تعميق الوعي بأهداف المدونة والغرض منها والتشجيع على استخدامها بفعالية في جميع المصايد الطبيعية والاستزراع السمكي.

والكتيب ليس بديلا عن مدونة السلوك ذاتها بل يقدم بعض المعلومات المعقدة الواردة في المدونة بصورة مبسطة سعيا إلى وصول هذه المدونة بيسر إلى جميع العاملين في قطاع المصايد.